



# مجلة البحوث المالية والتجارية

## المجلد (26) - العدد الرابع - أكتوبر 2025



التطوير المقترح للقياس المحاسبي للأصول الرقمية وأثره على التنبؤ بالتدفقات  
النقدية المستقبلية

**Proposed Development of Accounting Measurement for Digital  
Assets and its Impact on Forecasting Future Cash Flows**

إعداد الباحث

سليمان سالم محمد سالم عامر

مرشح للدكتوراه

كلية التجارة - جامعة بورسعيد - قسم المحاسبة

إشراف

دكتور

حسين مصطفى هلالى

أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ

كلية التجارة - جامعة بورسعيد

دكتور

زين العابدين سعيد فارس

أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ

كلية التجارة - جامعة بورسعيد

دكتورة

سحر عبد الستار النقيب

الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة بورسعيد

2025-08-17	تاريخ الإرسال
2025-08-24	تاريخ القبول
رابط المجلة: <a href="https://jsst.journals.ekb.eg">https://jsst.journals.ekb.eg</a>	

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الأصول الرقمية وأهميتها في منظمات الأعمال الحديثة، حيث تناولت هذه الدراسة طبيعة الأصول الرقمية وخصائصها، وأهميتها ودوافع تطبيقها. وتوضح هذه الدراسة أيضاً، تصنيفات الأصول الرقمية من منظور محاسبي. حيث صنفت هذه الأصول وتم التعامل معها على أنها قد تكون على هيئة أصل متداول (مخزون) أو أصل غير ملموس. ولذلك تم استخدام معيار المحاسبة الدولي IAS 2 ، والخاص بالمخزون لقياس هذه الأصول حيث أنها تتوافر بها شروط الاعتراف بالمخزون وفقاً لذلك المعيار، وذلك في حالة الاحتفاظ بالمخزون في سياق النشاط العادي للمنشأة، وأيضاً تم استخدام معيار المحاسبة الدولي IAS 38، والخاص بالأصول غير الملموسة لقياس هذه الأصول حيث يتوافر بها شروط الاعتراف بالأصول غير الملموسة وفقاً لذلك المعيار. وأخيراً، توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الأصول الرقمية يتم التعامل معها أنها مخزون، وذلك عندما يحتفظ بها بغرض البيع في السياق العادي للمنشأة، بالإضافة إلى التعامل معها أيضاً على أنها أصول غير ملموسة ذات عمر غير محدد، وذلك لأنها تستوفي كافة شروط الاعتراف بالأصل الرقمي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS 38.

كلمات مفتاحية: أصول الرقمية، التطوير المحاسبي، التدفقات النقدية المستقبلية، القياس المحاسبي، معايير المحاسبة الدولية.



**Abstract:**

This study aims to highlight the role of digital assets and their importance in modern business organizations. This study addressed the nature of digital assets, their characteristics, their importance, and the motives for their application. This study also clarifies the classifications of digital assets from an accounting perspective. These assets were classified and dealt with as if they were in the form of a current asset (inventory) or an intangible asset. Therefore, the International Accounting Standard IAS 2, which is related to inventory, was used to measure these assets as they meet the conditions for recognizing inventory according to that standard, in the event that inventory is kept in the course of the entity's normal activity. Also, the International Accounting Standard IAS 38, which is related to intangible assets, was used to measure these assets as they meet the conditions for recognizing intangible assets according to that standard. Finally, the results of this study concluded that digital assets are treated as inventory, when they are kept for sale in the normal course of the facility, in addition to being treated as intangible assets with an indefinite life, because they meet all the conditions of a digital asset according to the International Accounting Standard IAS 38.

**Keywords:** Digital assets, Accounting Development, Future Cash Flows, Accounting Measurement, International Accounting Standards.

## أولاً: مقدمة:

أدت التطورات التكنولوجية الحديثة في بيئة الأعمال إلى ظهور العديد من المصطلحات الرقمية، والتي ساهمت بشكل كبير في إحداث تغييرات جذرية في كافة نواحي الحياة، وما ترتب على ذلك من لجوء العديد من المنشآت نحو الأسبقية في تطبيق هذه التغييرات في بيئة عملها، وكان من بين هذه المصطلحات الرقمية الحديثة مصطلح الأصول الرقمية.

وتعتبر الأصول الرقمية من المصطلحات المحاسبية الحديثة الأكثر تداولاً في الوقت الراهن بين منشآت الأعمال حيث حلت محل الأصول المحاسبية التقليدية، وتم استخدامها مؤخراً من قبل الباحثين والأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة، وذلك لأنها تتسم بالسهولة والمرونة في التعامل والتسويق عبر الأجهزة الرقمية، بالإضافة إلى تطبيقها واستخدامها من قبل العديد من المنشآت والشركات الرقمية، مثل: الأصول غير القابلة للاستبدال NFT كالمحتوى الرقمي بمختلف أنواعه، والأصول القابلة للاستبدال كالعملات الرقمية المشفرة.

وضمن ذلك السياق، تم تصنيف الأصول الرقمية من منظور محاسبي على أنها مخزون وأصول غير ملموسة. وعلى الرغم من ذلك، ترتب على استخدام الأصول الرقمية العديد من المشكلات المحاسبية المتمثلة في مشكلات الاعتراف والقياس المحاسبي عن هذه الأصول، وكذلك أيضاً عدم وجود معيار محاسبي ينظم ويعالج هذه المشكلات عند الإقرار عنها في التقارير المالية. ولذا يسعى الباحث في هذا البحث إلى محاولة عرض الإطار المفاهيمي للأصول الرقمية، مع التركيز على عملية الاعتراف والقياس المحاسبي لهذه الأصول، وكذلك أيضاً تناول المعالجات المحاسبية للأصول الرقمية وفقاً لما جاء في نصوص معيار المحاسبة الدولي IAS 2، ومعيار المحاسبة الدولي IAS 38، مع توضيح أثر ذلك على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

## ثانياً: أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في مدى حداثة هذا الموضوع، وما سوف يضيفه من إسهامات علمية وعملية للباحثين والأكاديميين والمنظمات المهنية، وذلك من خلال عرض طبيعة الإطار المفاهيمي للأصول الرقمية، وخصائصها وأهميتها في منظمات الأعمال الحديثة. وكذلك أيضاً تبرز أهمية البحث في، عرض تحليلي للتطوير المقترح للقياس المحاسبي للأصول الرقمية وفقاً لمعايير



المحاسبة الدولية "IASB"، ومعايير المحاسبة المالية "FASB" سواء تم التعامل مع هذه الأصول على أنها مخزون أو أصل غير ملموس، مع توضيح أثر ذلك على التدفقات النقدية المستقبلية بالتقارير المالية.

#### ثالثاً: أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته، تتمثل أهداف البحث في الآتي:

1. عرض طبيعة الأصول الرقمية.
2. عرض طبيعة التطوير المقترح للقياس المحاسبي للأصول الرقمية.
3. توضيح أثر التطوير المقترح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

#### رابعاً: حدود ومجال البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وتحقيقاً لأهدافه، يتمثل حدود ومجال البحث في الآتي:

حدود البحث: تقتصر حدود البحث على تناول الإطار المفاهيمي للأصول الرقمية، وعرض التطوير المقترح للقياس المحاسبي للأصول الرقمية في ضوء المعايير المحاسبية ذات الصلة، وبيان أثرها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

مجال البحث: يتمثل في عرض طبيعة الأصول الرقمية، ومدى أهميتها في بيئة الأعمال الحديثة، بالإضافة إلى توضيح التطوير المقترح للقياس المحاسبي للأصول الرقمية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية والدولية، وأثر ذلك على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

#### خامساً: منهجية البحث:

يعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال استقراء الأبحاث والدوريات العلمية المختصة في مجال البحث، بهدف عرض طبيعة الأصول الرقمية وأهميتها في بيئة الأعمال الحديثة، والمعالجات المحاسبية المختلفة لها في ضوء معايير المحاسبة المالية والدولية من خلال وضع تطوير مقترح للقياس المحاسبي لهذه الأصول، وبيان أثرها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بالتقارير المالية.

#### سادساً: خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وتحقيقاً لأهدافه، تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية:  
المحور الأول: طبيعة الأصول الرقمية.

المحور الثاني: طبيعة التطوير المقترح للقياس المحاسبي للأصول الرقمية.  
المحور الثالث: أثر التطوير المقترح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

المحور الأول: طبيعة الأصول الرقمية:

1. مفهوم الأصول الرقمية:

فيما يلي مجموعة من الآراء ووجهات نظر بعض الباحثين حول مفهوم الأصول الرقمية، ولذا سوف يقوم الباحث بعرض هذه المفاهيم على النحو التالي:

عرف "قنطجبي" الأصول الرقمية بأنها: أي شيء موجود في شكل ثنائي (0,1) تسيطر عليه المنشأة، ويمكن استخدامه، ويتوقع منه أن يحقق منافع اقتصادية مستقبلية. حيث يشير هذا التعريف إلى أن الأصول الرقمية مصطلح رقمي تملكه المنشأة وتستحوذ عليه وله حقوق تعاقدية أو نظامية، ويتوقع أن يحقق منافع اقتصادية في المستقبل سواء كانت استثمارية أو مالية أو تسويقية.

وعرف "Kundson" الأصول الرقمية أيضاً، بأنها: أي ملف رقمي يضيف قيمة مالية للشركة. حيث يستخلص من ذلك عدة شروط يجب توافرها في الأصل حتى يكون رقمياً (Kundson, 2020) ، وهي

- أن يحقق منافع اقتصادية مستقبلية.
- أن يكون ذو قيمة للشركة، سواء كانت استثمارية أو مالية أو تسويقية.
- أن يكون ملفاً رقمياً.
- أن يكون الوصول إليه سهلاً وقابل للبحث والتوزيع.

وعرفها "خليل"، بأنها: مورد اقتصادي غير مادي رقمي تسيطر عليه المنشأة وقابل للتحديد، وأن هذا المورد له القدرة على تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة، وقابل للتداول الرقمي تمييزاً له عن الأصول الأخرى غير الملموسة.



- وعرفها "Adobe Experience Cloud Team" بأنها: أي نوع من الوسائط أو البيانات المخزنة بتنسيق رقمي. ويمكن أن يتضمن ذلك العديد من الملفات، ومن الأمثلة على ذلك الآتي:
- الصور، مثل: JPEG , RAW , PNG , GIF , TIFF.
  - مقاطع الفيديو، مثل: WMV , AVI , MOV , MP4.
  - الصوت، مثل: AIFF , WAV , MP3.
  - المستندات، مثل: Excel , Power point , PDF , Word.
  - النماذج والرسوم المتحركة ثلاثية الأبعاد، مثل: FBX , OBJ , STL.
  - صفحات الويب والتعليمات البرمجية، مثل: JAVASCRIPT , CSS , HTML.
- في ضوء ما سبق عرضه حول مفاهيم الأصول الرقمية، يتوصل الباحث إلى المفهوم الآتي للأصول الرقمية، وهي :
- "مجموعة من البرامج والتقنيات المبرمجة من قبل الشركات أو المؤسسات أو الأفراد، وتحتوي على بيانات وصفية وقانونية، ويتوقع منها فائدة إقتصادية مستقبلية ذات قيمة مالية أو تسويقية أو استثمارية".

## 2. خصائص الأصول الرقمية:

- للأصول الرقمية العديد من الخصائص والسمات التي تجعلها مميزة وفريده عن غيرها من الأصول الأخرى الملموسة وغير الملموسة، وفيما يلي يعرض الباحث مجموعة من هذه الخصائص من وجهة نظره البحثية، حيث تتمثل في الآتي:
- أن الأصول الرقمية عبارة عن مورد اقتصادي غير مادي. حيث أن الأصول الرقمية تكون في هيئة منتجات وخدمات رقمية غير ملموسة.
  - أن الأصول الرقمية تحمل الصفة الرقمية، حيث يتم تصميمها من خلال النظام الثنائي Binary System (1,0)، وهي لغة مفهومة لدى الحاسب الآلي.
  - أن الأصول الرقمية قابلة للاستخدام. أي قدرة المنشأة على استخدامها والتصرف فيها.
  - قابلية الأصول الرقمية للتحديد. أي ينشأة عنها حقوق تعاقدية ونظامية (قانونية، ضريبية).
  - تحقق الأصول الرقمية منافع اقتصادية مستقبلية.

- تعتمد هذه الأصول على تقنية البلوك تشين القائمة على عمليات التشفير الآمن.
- قابلية الأصول الرقمية للتداول الرقمي والتخزين، حيث يتم تداولها من خلال الأجهزة الإلكترونية والرقمية، وكذلك تخزينها في العالم الافتراضي الرقمي كالحوسبة السحابية من خلال مساحات تخزين متاحة بها.
- وتعليقاً على ذلك، يوجد خصائص أخرى للأصول الرقمية من وجهة نظر الباحث يمكن عرضها كالاتي:

- أن الأصول الرقمية يتم انتاجها وتسويقها وتداولها في سوق رقمي.
- أن الأصول الرقمية ذو قيمة للمنشأة، سواء كانت مالية أو تسويقية أو استثمارية.
- يتم تداول الأصول الرقمية رقمياً. أي عبر وسائل رقمية، مثل: الانترنت والحاسب الآلي والأجهزة المحمولة كالتابلت والموبايل والآب توب.
- توفر الأصول الرقمية بيانات ومعلومات لمستخدميها في أي وقت كان وبسرعة ومرونة عندما يبحثون عنها.
- الأصول الرقمية تتسم دائماً بالحدائث والتجديد وفقاً للتطورات التقنية في بيئات الأعمال المختلفة.

### 3. أهمية الأصول الرقمية ودوافع تطبيقها:

#### أ. أهمية الأصول الرقمية:

- تتمثل أهمية الأصول الرقمية من وجهة نظر الباحث في النقاط الآتية:
- تساهم الأصول الرقمية في تحقيق تدفق نقدي مستمر للمنشأة، وذلك على المدى الطويل، حيث يترتب على الاستثمار في الأصول الرقمية تحقيق ربح مستقبلي وتدفق نقدي مستقبلي.
- تساعد الأصول الرقمية مستخدميها على المرونة في التعامل والتداول رقمياً، حيث يمكن لمالكها تسويقها وبيعها بسهولة ويسر.
- انخفاض نسبة اضمحلال الأصول الرقمية على المدى الطويل، مما يساهم ذلك في زيادة ربحية المنشأة وكذلك انخفاض الخسائر المترتبة عليها.
- ساهمت الأصول الرقمية في زيادة أرباح الشركات، وذلك بسبب اقبال العديد من الشركات حول العالم من الاستثمار في الأصول الرقمية واستبدال أصولها التقليدية بالأصول الرقمية.



- أصبحت الأصول الرقمية المصدر الاقتصادي الرئيسي الأكثر تحقيقاً للإيرادات الحالية والمستقبلية في الدول المتقدمة، ولاسيما في قطاع البرمجيات والالكترونيات والتعدين والمالية، حيث تعتمد هذه الصناعات بشكل أساسي على الأصول الرقمية في عملياتها الإنتاجية والتسويقية والاستثمارية.
- الأصول الرقمية هي ملفات إلكترونية للبيانات يمكن للأفراد امتلاكها ونقلها، واستخدامها كطريقة لتخزين المحتوى غير المادي، مثل الأعمال الفنية الإلكترونية أو مقاطع الفيديو.
- الأصول غير القابلة للاستبدال (NFT)، هي أحد الأصول الرقمية الأكثر أهمية لأنها تعمل في المحافظة على ملكية الأصل الرقمي، مثل: العقارات والأعمال الفنية والصور، حيث أن هذه الأصول يرافقها البيانات الخاصة التي تثبت مالكيها، وهذه البيانات هي عبارة عن سجلات رقمية مميزة لكل أصل رقمي.

ب. الأسباب والدوافع التي دعت إلى الحاجة نحو تطبيق الأصول الرقمية:

تعتبر الأصول الرقمية من أهم وأحدث المصطلحات المحاسبية في الوقت الحالي، إذ تمثل حجر الزاوية في العديد من المنشآت والشركات الدولية في مختلف دول العالم، وذلك نتيجة إحلالها محل الأصول التقليدية، فضلاً عن زيادة الأرباح الناتجة عن هذه الأصول وما تتسم به من العديد من المزايا في جميع النواحي المالية والتسويقية والاستثمارية، بالإضافة إلى تحقيق تقدم في إقتصاديات الدول العامله بها هذه الشركات والمنشآت. في ضوء ذلك سوف يعرض الباحث وجهة نظره حول الأسباب والدوافع وراء تطبيق الأصول الرقمية في هذه الشركات والمنشآت كآلاتي:

- التقدم التكنولوجي: حيث ساهم التطور التكنولوجي الهائل إلى ظهور ما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة 4.0، والذي ترتب عليها حدوث طفرة صناعية تقنية في جميع المجالات ولاسيما في المجال المحاسبي، والذي يعتبر من أهم وانشط المجالات التي كان لها دوراً بارزاً في حدوث تغيير جذري في جميع فروعها، ومن الأمثلة على ذلك التقدم التقني، ظهور ما يسمى بالأصول الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، وسلاسل الكتل، والعملات الرقمية المشفرة، ونتيجة لهذه الأسباب لجأت العديد من الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات وفروعها إلى مواكبة هذه التطورات التكنولوجية والأخذ منها ما يناسب طبيعتها المالية والبيئية والتسويقية والاستثمارية، فضلاً عن تحقيق الأسبقية في التقدم التكنولوجي لديها وتحقيق مزايا تنافسية في الأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة ومتقدمة تقنياً وتكنولوجياً.

- تحقيق أرباح هائلة: فقد أدى التطور التكنولوجي الهائل في بيئة الأعمال المعاصرة، وما ترتب عليه من حدوث طفرة تقنية وتكنولوجيا كبيرة في كافة المجالات العلمية، وغزو التقدم التكنولوجي لإقتصاديات الدول المتقدمة إلى تحقيق تدفقات نقدية وأرباح تقدر بالمليارات بالشركات والمنشآت التي اعتمدت تطبيق الأصول الرقمية في بيئة عملها سواء كان ذلك من الناحية المالية أو التسويقية أو الإستثمارية، فضلاً عن ترشيد القرارات الاقتصادية والإستثمارية في الوقت المناسب.
- تقدم إقتصاديات الدول: ساهمت الأصول الرقمية في النهوض بإقتصاديات العديد من دول العالم المتقدمة والناشئة على حدٍ سواء، حيث إندمجت هذه الأصول في بيئة أعمال هذه الدول نتيجة الثورة التكنولوجية الهائلة، مما ترتب على ذلك المزيد من الإستثمارات في هذه الأصول لما لها من نتائج مستقبلية على المدى الطويل سواء كانت مالية في صورة تدفقات نقدية وأرباح مستقبلية أو تسويقية في صورة فتح أسواق جديدة في مناطق عديدة يتوافر بها مقومات وعوامل النجاح التكنولوجي والتقني أو إستثمارية في صورة إمتلاك الشركات الدولية الأم العديد من الفروع في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن توفير التدفق النقدي الأجنبي والعملية الصعبة للبلد الأم والبلد المستثمر بها هذه الشركات.
- سهولة التسويق والترويج: أدت الأصول الرقمية إلى توفير بيئة تسويقية وترويجية سهلة يتوافر بها كل عوامل ومقومات النجاح لأي شركة أو مؤسسة تمتلك أصول رقمية وتواكب التغييرات في بيئة الأعمال الحديثة، بالإضافة إلى سرعة وسهولة عمليات البيع والشراء دون الحاجة إلى وسيط بين البائع والمشتري، مما ساهم ذلك في توسع وانتشار العمليات التي تتم من خلال هذه الأصول دون خوف أو تردد سواء كان من قبل المالك أو المستفيد.
- توفير قاعدة بيانات متطورة: حيث يرجع سبب انتشار الأصول الرقمية إلى التغييرات المستمرة التي تحدث في بيئة بياناتها الوصفية أو القانونية، مما ساهم ذلك في توفير كم هائل من البيانات والمعلومات عن هذه الأصول وتطورتها باستمرار، بالإضافة إلى سهولة الحصول على أي معلومة تتعلق بهذه الأصول في أي وقت وبأقل تكلفة وجهد.
- توفير عماله متدربة تكنولوجياً: حيث ساعدت الأصول الرقمية على توافر المزيد من العماله والموظفين المتدربين تكنولوجياً، وذلك لما توفره هذه الأصول من بيئة تقنية متطورة وفقاً لأحدث النظم التكنولوجية المعمول بها في بيئات الأعمال الحديثة، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بصفة مستمرة للعاملين في المؤسسات والشركات التي تعتمد على الأصول



الرقمية في عملها وإطلاعهم على كل ما هو جديد وتقني فيما يخص عملهم داخل مؤسساتهم وشركاتهم، وذلك حتى يكونوا على دراية ومعرفة تامة بالتطورات التكنولوجية ومواكبتها أول بأول.

ومما سبق عرضه، يستخلص الباحث النتائج الآتية:

- تعتبر الأصول الرقمية من أحدث الأصول المحاسبية إنتشاراً وتعاملاً من قبل العديد من المؤسسات والشركات والأفراد حول العالم، وذلك لما تتمتع به من مزايا وخصائص جعلتها تحل محل الأصول المحاسبية التقليدية المتعارف عليها.
- تعتبر الأصول الرقمية أصول غير ملموسة ولكن تكون في صورة رقمية وتندرج في قائمة المركز المالي في جانب الأصول تحت مسمى أصول رقمية غير ملموسة.
- تحقق الأصول الرقمية تدفقات نقدية وأرباح مستقبلية على المدى الطويل.
- توفر الأصول الرقمية قيمة للشركة سواء كان ذلك في صورة مالية أو تسويقية أو إستثمارية.
- تحتوى الأصول الرقمية على بيانات وصفية تتمثل في : الإسم وتاريخ الإنشاء ومواصفات الأصل الرقمي والتطورات المتعلقة به و التعليقات على الأصل الرقمي والمقترحات من قبل المستخدمين، وبيانات قانونية تتمثل في : أدونات الإستخدام وحقوق الإصدار والملكية.
- تساهم الأصول الرقمية في توفير بيئة تقنية وتكنولوجيا ذات جودة عالية من الدقة للشركات العاملة بها، إذ تستطيع تكييف نفسها تلقائياً مع التغييرات والتطورات التكنولوجية التي تحدث في بيئة الأعمال الحديثة.

المحور الثاني: طبيعة التطوير المقترح للقياس المحاسبي للأصول الرقمية:

تمهيد:

يعتبر القياس المحاسبي من أهم المراحل الرئيسية في إعداد القوائم المالية، حيث تبدأ أي عملية محاسبية بالإعتراف المحاسبي ثم القياس ثم الإفصاح، والهدف من ذلك هو الإعتراف بالأصل المحاسبي وقياسه ومن ثم التقرير عنه، وذلك لخدمة الأطراف ذات العلاقة.

حيث تعتبر الأصول الرقمية أصول مستحدثة للأصول المحاسبية التقليدية، ولكن في صورة رقمية ولها نفس المشاكل المحاسبية المتعلقة بالإعتراف والقياس المحاسبي، ونظراً لبيئة الأعمال الحديثة وما تعرضت لها من تغييرات تكنولوجية وتأثير ذلك على جميع المجالات المختلفة ولا سيما المجال المحاسبي، والذي تأثر بهذه التغييرات والتي أدت إلى ظهور الأصول الرقمية وما ترتب

عليها من مشكلات محاسبية متمثلة في الاعتراف والقياس المحاسبي عن هذه الأصول في القوائم المالية، ولذا يسعى الباحث إلى عرض طبيعة التطوير المقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الرقمية من خلال النقاط الآتية:

أولاً: مشكلات القياس المحاسبي عن الأصول الرقمية:

يعتبر القياس المحاسبي من أحد الأدوات المحاسبية الرئيسية لإعداد أي قائمة مالية، حيث لا يمكن لأي شركة أن تعد بياناتها المالية أو إجراء عملياتها المحاسبية دون استخدام القياس المحاسبي في ذلك، ولذلك تعد وحدة القياس بمثابة أداة لقياس وتقييم عمليات المنشأة خلال الفترات المالية المختلفة، ونتيجة لذلك، تعددت وتنوعت مفاهيم القياس المحاسبي بصفة عامة من قبل الباحثين والأكاديميين والهيئات والمنظمات المهنية. حيث عرفته جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA)، بأنه: "مقارنة الأعداد بأحداث المؤسسة في الماضي والحاضر والمستقبل، وذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية أو بموجب قواعد محددة". وكذلك عرفه "Maurya"، على أنه: "تخصيص الأرقام للأشياء والأحداث وفقاً للقواعد التي تحدد الخاصية المراد قياسها، والقياس الذي سيتم استخدامه وبعده الوحدة"، ووفقاً لذلك التعريف، فإن هناك ثلاثة عناصر للقياس المحاسبي، وهي:

أ. تحديد الأشياء والأحداث المراد قياسها.

ب. إختيار المعيار أو المقياس الذي سيتم استخدامه.

ت. تقييم أبعاد المعيار أو المقياس.

في ضوء ذلك، يتوصل الباحث إلى المفهوم التالي للقياس المحاسبي، وهو:

"تقييم وتقدير قيمة العمليات المحاسبية التي تقوم بها المنشأة خلال الفترة المالية المحددة، وذلك بهدف القياس والتقرير عن أنشطتها ومعاملاتها في القوائم المالية، ودعم الأطراف ذات العلاقة". وعلى الجانب الآخر، تعد عملية قياس الأصول الرقمية مشكلة محاسبية في حد ذاتها، إذ ليس هناك ممارسة محاسبية أو معيار محاسبي محدد يعالج المشكلات المحاسبية الناتجة عن كيفية قياس الأصول الرقمية، هل يتم قياسها بالتكلفة التاريخية كقياس مبدئي أم يتم قياسها بالقيمة العادلة كقياس لاحق؟. حيث تعد عملية قياس الأصول الرقمية مختلفة بعض الشيء عن قياس الأصول المحاسبية التقليدية، وذلك لاختلاف طبيعة النظر إلى الأصول الرقمية على أنها قد تكون عملات أجنبية أو نقدية أو أصول مالية أو مخزون أو أصول غير ملموسة، ولذلك اختلفت



بعض الدراسات السابقة حول كيفية قياسها من حيث طبيعتها، ويرجع السبب في ذلك الاختلاف إلى عدم وجود ممارسة محاسبية أو معيار محاسبي محدد لذلك، بالإضافة إلى ندرة البحوث والدراسات المحاسبية في ذلك الشأن.

وتعقيباً على ذلك يرى الباحث، أن عملية قياس الأصول الرقمية تعتبر مشكلة في حد ذاتها إذ لم يكن هناك ممارسة محاسبية أو معيار محاسبي قائم لمعالجة ذلك الأمر، ولذلك سوف يقوم الباحث بوضع تطوير محاسبي مقترح لقياس الأصول الرقمية من خلال تطويع المعايير المحاسبية الحالية التي تناولت نفس هذه المشكلات إلى أن يتم إصدار ممارسة محاسبية جديدة لذلك من قبل الهيئات والمنظمات المهنية المحاسبية.

وبناءً على تقدم، تتمثل مشكلات القياس المحاسبي عن الأصول الرقمية في الآتي:

- عدم وجود ممارسات محاسبية محدده أو معايير محاسبية قائمة لقياس الأصول الرقمية، مما يقيد ذلك عمليات التسجيل المحاسبي للأصول الرقمية بانتظام.
- اختلاف آراء ووجهات نظر الباحثين والأكاديميين حول كيفية قياس الأصول الرقمية، مما يترتب على ذلك حدوث نوع من الارتباك حول طرق القياس المحاسبي للأصول الرقمية.
- اختلاف طرق قياس الأصول الرقمية، وذلك حسب درجة تصنيفها سواء كانت عملات أجنبية أو نقدية أو أدوات مالية أو مخزون أو أصول غير ملموسة.
- هناك تقييد من الشركات الاستثمارية الكبرى حول تعديل سياساتها المحاسبية الداخلية بشأن عمليات القياس المحاسبي للأصول الرقمية، مما يترتب على ذلك تباين واختلاف في عرض المعلومات بالقوائم المالية بين هذه الشركات، فضلاً عن حدوث نوع من التشويش حول مصداقية هذه البيانات من قبل الأطراف ذات العلاقة بها.
- تعقد عملية التحاسب الضريبي للأصول الرقمية، وذلك نظراً لإتمام العديد من العمليات التجارية الرقمية عبر المنصات الرقمية دون معالجتها ضريبياً، مما يؤدي ذلك إلى تشوش وعدم وضوح الرقم الضريبي في الحسابات الختامية للشركات العاملة في المجال الرقمي.
- صعوبة الاعتراف بالأصول الرقمية، حيث أنه في ظل الوضع الراهن تحتاج العديد من الشركات الرقمية الاستثمار بشكل متزايد في الأصول الرقمية، إلا أن هذا الاستثمار يؤثر على مخرجات النظام المحاسبي لهذه الشركات، وذلك بسبب المعايير المحاسبية المقيدة للغاية للاعتراف بهذه

الأصول وتقييمها كما يجب أن يكون، مما يؤثر ذلك على الموقف المالي للشركات حالياً ومستقبلياً، وكذلك درجة موثوقية البيانات المالية المعروضة بالقوائم المالية.

- عدم فعالية مؤشرات الأداء المالي التقليدي للشركات الرقمية، حيث تبين للعديد من الشركات الرقمية أن مؤشرات الأداء المالي التقليدي لم يعد فعال في قياس نجاح نتائج الأعمال الرقمية، ولذلك تحتاج هذه الشركات النظر إلى ما وراء مؤشرات الأداء المالي الرئيسية التقليدية من خلال التركيز بشكل دقيق على قياس ومراقبة مجموعة من المقاييس السلوكية، مثل: تواتر الاستخدام، عدد المستخدمين، والتي من خلالها يمكن للشركات الترويج لمنتجاتها أو خدماتها.
  - تقييم الأصول الرقمية، حيث تتميز الأصول الرقمية بسرعة التقلب في قيمتها وخاصة العملات الرقمية المشفرة، مما يشكل ذلك تحدياً عند تقييم الشركات لأي كمية من العملات الرقمية المحتفظ بها كأصول أو خصوم خارج قائمة المركز المالي، بالإضافة إلى مشكلة احتساب الحيازات وتقييمها في نهاية كل فترة مالية.
  - يمكن أن تؤثر الأصول الرقمية أيضاً بشكل كبير على الاستقرار المالي، حيث يمكن أن تتقلب قيمتها بشكل كبير خلال فترة قصيرة من الوقت، كما حدث مع انخفاض حاد في أسعار البيتكوين Bitcoin وتيثير Tether ولونا Luna في وقت سابق، وبالتالي من الممكن أن تكون الآثار مدمرة، وتتجاوز الأصول الفردية لتشمل الأسواق الأوسع انتشاراً، وتتسبب في أضرار مالية كبيرة للأفراد.
- ثانياً: التطوير المقترح للقياس المحاسبي عن الأصول الرقمية:

تعتبر الأصول الرقمية من أحدث الأصول في المجال المحاسبي وأكثرها إنتشاراً في بيئة الأعمال الحديثة، ونتيجة لذلك ترتب على ظهور هذه الأصول العديد من المشاكل المحاسبية المتعلقة بها، والمتمثلة في كيفية الاعتراف والقياس المحاسبي عن الأصول الرقمية ، بالإضافة إلى ما هي طبيعة المعالجات المحاسبية لهذه الأصول وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والمالية. في ضوء ذلك سوف يقوم الباحث بعرض طبيعة التطوير المقترح للقياس المحاسبي عن الأصول الرقمية وفقاً للمعايير المحاسبية من خلال النقاط الآتية:

أ. القياس المحاسبي للأصول الرقمية كأصول متداولة (على هيئة مخزون):

وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 2) والخاص بالمخزون، فإن المخزون يعترف به كأصل محتفظ به لغرض البيع ضمن نشاط الأعمال العادي للمنشأة، ونظراً لتماثل طبيعة المخزون السلعي كأصل متداول مع طبيعة الأصل الرقمي المحتفظ به لغرض البيع من ناحية إعتبارهم أصول



متداولة مع إختلاف هيكل كلاً منهم، فإن ذلك لا يؤثر على إستخدام نفس إجراءات وشروط المعالجة المحاسبية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 2) لمعالجة الأصول الرقمية، وذلك نظراً لعدم وجود معيار محاسبي دولي صريح لمعالجة هذه الأصول، وتماشياً مع القاعدة المحاسبية في معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 8) والخاص بإختيار السياسات المحاسبية الملائمة، والتي تنص على أنه:

"في حالة غياب معيار محاسبي دولي للتقارير المالية ينطبق بشكل محدد على معاملة ما، أو حدث، أو ظرف آخر، فإنه يجب على إدارة المنشأة أن تستخدم حكمها في تطوير وتطبيق سياسة محاسبية ينتج عنها معلومات تكون ملائمة لإحتياجات المستخدمين في اتخاذ القرارات الإقتصادية، ويمكن الإعتماد عليه، ويتم تطبيق ذلك بعد الرجوع لمتطلبات المعايير الدولية للمحاسبة والتي تتناول مسائل مشابهة وذات صلة، مع الرجوع لتعريفات الأصول والإلتزامات والدخل والمصروفات وضوابط إثباتها، ومفاهيم قياسها الواردة في إطار إعداد التقارير المالية".  
وعملاً بتلك القاعدة، فإنه يتم القياس المحاسبي للأصول الرقمية وفقاً لمعيار المخزون (IAS 2)، كالآتي:

- عرف معيار المخزون (IAS 2) في إحدى فقراته المخزون على أنه:  
"أي أصل محتفظ به لغرض البيع في السياق العادي للأعمال أو في مرحلة الإنتاج بغرض البيع أو في شكل مواد خام أو مهمات تستخدم في عملية الإنتاج أو في تقديم خدمات".  
ويرى كلاً من (Chuanwei Wu & Zejiong Zhou, 2022)، أن معايير المحاسبة الدولية حددت تعريف أصول المخزون على أنها منتجات نهائية أو سلع محتفظ بها لغرض البيع أو سيتم بيعها في الأنشطة اليومية للشركات. حيث أن الأصول الرقمية تستوفي تعريف أصول المخزون إلى حد معين، ومع ذلك، وبناءً على معايير المحاسبة الحالية، تتبنى الشركات عموماً طريقة صافي التكلفة الممكن تحقيقها عند المحاسبة عن المخزون في أعمالها اليومية.  
وضمن ذلك السياق، يجب الإعتراف بالإيرادات المتعلقة بالأصول الرقمية أولاً وفقاً لتسليم السلع أو الخدمات الرقمية. حيث وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (18) والخاص بالإيراد، يتم الإعتراف بالإيرادات عند توافر الشروط الآتية:
- إذا كان من المحتمل أن تتدفق أي منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة ببند الإيرادات إلى المنشأة.
- إمكانية قياس مبلغ الإيرادات بشكل موثوق.

- أن يكون الأصل قابل للسيطرة عليه من قبل المنشأة.
- قابلية الأصول للتحديد. أي يكون قابل للإنفصال وينشأ عنه حقوق تعاقدية أو نظامية.

ولذلك تؤثر الأصول الرقمية على القياس المحاسبي في مجتمع الإقتصاد الرقمي، ويعد القياس المحاسبي لعملية المعاملة أداة محاسبية مهمة بشكل خاص، حيث إن طريقة القياس النقدي التقليدية القائمة على التكلفة التاريخية، وقيم المدخلات التقليدية، بعيدة كل البعد عن تلبية متطلبات عصر المعلومات الرقمي الحالي للقياس النقدي ووضع المعالجة المحاسبية.

ونتيجة لذلك، اقترح كلاً من مجلس معايير المحاسبة الأسترالية (2016) والمعهد الكندي للمحاسبين المحترفين المعتمدين (2018)، أن أنسب طريقة لقياس الأصول الرقمية هي القياس بالقيمة العادلة، مع تضمين التغييرات في الأرباح والخسائر الحالية للأصول الرقمية، ويتم تحديد إختيار طريقة قياس الأصول الرقمية بشكل أساسي بواسطة الوحدة المحاسبية والغرض من المعاملة.

وتعليقاً على ذلك، فإنه يتم قياس الأصول الرقمية من خلال القياس الأولي للأصل الرقمي المعترف به كأصل مبدئياً بالتكلفة التاريخية، وتكلفة الأصل الرقمي الذي تم الحصول عليه هو سعر الشراء، وأما القياس اللاحق للأصل الرقمي فيتم من خلال استخدام القيمة العادلة للأصول الرقمية. حيث تكون القيمة العادلة هي القيمة السوقية أو صافي التدفق النقدي المتوقع من استخدام الأصل الرقمي، ومع ذلك، فإن صافي التدفق النقدي هو مقياس شخصي، ولذلك يفضل استخدام القيمة العادلة للتقييم اللاحق للأصول الرقمية.

ب. القياس المحاسبي للأصول الرقمية كأصول غير ملموسة:

وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (38) والخاص بالأصول غير الملموسة، يعرف الأصل غير الملموس على أنه:

أي أصل ذو طبيعة غير نقدية قابلة للتحديد وليس له وجود مادي ويحتفظ به للاستخدام في الإنتاج أو لتوفير السلع أو الخدمات أو للتأجير للغير أو للأغراض الإدارية، ويعد أصلاً عندما:

- تتحكم فيه المنشأة كنتيجة لأحداث سابقة.
- يتوقع أن تتدفق منه منافع إقتصادية مستقبلية للمنشأة.



حيث يرى الباحث، أنه نظراً لتشابه طبيعة الأصول الرقمية مع طبيعة الأصول غير الملموسة في أن كلاً منهما أصول ليس لها جوهر مادي ملموس، فإن إجراءات وشروط الاعتراف والقياس المحاسبي لهما متشابهة تماماً، وذلك لعدم وجود معيار محاسبي محدد بذاته للاعتراف والقياس المحاسبي للأصول الرقمية، وكذلك عملاً بالقاعدة المحاسبية في معيار المحاسبة الدولي رقم (8) والخاص بإختيار السياسات المحاسبية الملائمة والتي سبق ذكرها. في ضوء ذلك فإنه يعترف بالأصول الرقمية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (38) من خلال الشروط الآتية:

- إمكانية التحكم في الأصل.
- تدفق منافع اقتصادية مستقبلية من الأصل.
- إمكانية قياس الأصل بصورة موثوق فيها.
- قابلية الأصل للتحديد.

وضمن ذلك السياق، يرى الباحث أن عملية القياس المحاسبي للأصول الرقمية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (38) تكون كالاتي:

- القياس المحاسبي الأولي للأصول الرقمية:

حيث تتم عملية القياس المحاسبي الأولي للأصول الرقمية وفقاً للتكلفة التاريخية، وتشمل هذه التكلفة على الآتي:

سعر شراء الأصل الرقمي شاملاً أي رسوم وضرائب غير قابلة للإسترداد، وأي تكاليف مباشرة أخرى (مثل: مصروفات تسجيل الأصل ونقل ملكية الأصل والأتعاب القانونية)، وتكاليف تجهيز الأصل للحالة التشغيلية.

- القياس المحاسبي اللاحق للأصول الرقمية:

تتم عملية القياس المحاسبي اللاحق للأصول الرقمية وفقاً لأحد النماذج الآتية:

أ. نموذج التكلفة: حيث يتم القياس المحاسبي اللاحق للأصول الرقمية وفقاً لذلك النموذج من خلال:

تكلفة الأصل الرقمي مطروحاً منه أي إستهلاك مجمع للأصل الرقمي أو أي إضمحلال متراكم في قيمة الأصل الرقمي.

ب. نموذج إعادة التقييم: حيث يتم القياس المحاسبي اللاحق للأصول الرقمية وفقاً لذلك النموذج من خلال:

القيمة العادلة للأصل الرقمي في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منه أي إطفاء أو إضمحلال متراكم في قيمة الأصل الرقمي. حيث لغرض إعادة تقييم الأصول وفقاً لمعيار الأصول غير الملموسة، فإن القيمة العادلة تقاس بالرجوع إلى وجود سوق نشط، أي تتم عملية قياس الأصول عندما يتوافر سوق نشط للتداول.

وتعقيباً على ذلك الأمر، عرف معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA)، كجزء من مساعده العملية في المحاسبة والمراجعة للأصول الرقمية، الأصول الرقمية على أنها أصول رقمية تعمل كوسيلة للتبادل، ولا تصدرها سلطة قضائية، ولا تؤدي إلى عقد بين حاملها وطرف آخر، ولا تعتبر ضمناً بموجب قانون الأوراق المالية لعام 1933 أو قانون بورصة الأوراق المالية لعام 1934 (AICPA، 2022). وعلى هذا النحو، خلص معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) إلى أن الأصول الرقمية تلي تعريف الأصول غير الملموسة، ويجب أن يتم حسابها وفقاً لذلك بموجب ASC 350. ولذلك قد يكون أفضل حل للأصول الرقمية كأصل غير ملموس هو أن يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال نموذج إعادة التقييم.

حيث إن هذا العلاج سيكون متسقاً مع إرشادات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IAS 38، وبموجب نموذج إعادة التقييم، يصنف المعدون الأصول الرقمية كأصل غير ملموس ويحملون الأصل الرقمي بمبلغ إعادة التقييم بناءً على القيمة العادلة، مع الاعتراف بتغييرات إعادة التقييم في الدخل الشامل الآخر. ومن المهم أن هذا النموذج لن يكون مسموحاً به إلا إذا كان من الممكن تحديد القيمة العادلة من خلال الإشارة إلى سوق نشطة، مما يلغي إمكانية قيام المعدين بتطبيق نموذج إعادة التقييم على أصول غير ملموسة أخرى غير محددة العمر مثل الشهرة.

وبالتالي، يقدم نموذج إعادة التقييم العديد من الفوائد، منها:

أولاً: بموجب نموذج إعادة التقييم، ستحتفظ الأصول الرقمية بوضعها كأصل غير ملموس، في حين يمكن تقديم حجج لصالح تصنيف الأصول الرقمية كأداة استثمارية أو أية تصنيفات أخرى، فإن التعريفات والفهم الحالي للأصول الرقمية يشير إلى أن التصنيف المناسب هو كونها أصلاً



غير ملموس، وإن التوصل إلى اتفاق بشأن التصنيف المناسب سيساعد أيضاً في القضاء على تساؤلات صحة المعاملة المناسبة للأصول الرقمية.

ثانياً: يسمح نموذج إعادة التقييم للمعدن بحمل حيازات الأصول الرقمية بالقيمة العادلة في قوائمهم المالية. وكما هو مذكور في العديد من الردود على مجلس معايير المحاسبة المالية، فإن هذا يشكل مصدر قلق كبير للمعدن، لأنهم يعتقدون أن حمل الأصول الرقمية بالتكلفة التاريخية مطروحاً منها الانخفاض في القيمة لا يوفر قياسات دقيقة وذات صلة لقيمة حيازات الأصول الرقمية للمستثمرين (مجلس معايير المحاسبة المالية، 2022)، وهذا صحيح بشكل خاص نظراً للطبيعة المتقلبة لأسواق الأصول الرقمية، مع حدوث تقلبات شديدة بانتظام، مما قد يؤدي إلى انخفاض القيمة بشكل دوري دون إمكانية استعادة القيمة، ولذلك يزيل اختيار القيمة العادلة هذه المخاوف.

ثالثاً: من خلال تسجيل تغييرات إعادة التقييم في الدخل الشامل الآخر بدلاً من الأرباح (الخسائر) الأخرى في قائمة الدخل، يقلل هذا النموذج من تأثير التقلب على الأرباح، ومن خلال القيام بذلك، فإن نموذج إعادة التقييم من شأنه أن يحمي المبادئ الأساسية للتقارير المالية من خلال الحفاظ على فائدة وقيمة التنبؤ بأرقام الدخل.

رابعاً: إذا اختار مجلس معايير المحاسبة المالية إضافة اختيار طريقة إعادة التقييم، فإن هذا من شأنه أن يساعد في مواءمة مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وهو ما من شأنه أن يحسن قابلية مقارنة البيانات المالية على نطاق عالمي.

وتعقيباً على ذلك، ينوه الباحث إلى أن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) قد توصل

مؤخراً إلى عدة قرارات بشأن قياس الأصول الرقمية، وهي كالآتي:

- يجب قياس الأصول الرقمية بالقيمة العادلة Fair Value، مع تسجيل أي تغييرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل للفترة المالية الحالية.
- عدم الطلب أو السماح بإجراء قياس بديل، مثل: التكلفة التاريخية ناقصاً أي انخفاض في قيمة الأصل الرقمي، وذلك للأصول الرقمية التي يتم تداولها في سوق نشط.

• يجب إعتبار العمولات ورسوم المعاملات والرسوم الأخرى المتكبدة للحصول على الأصول رقمية كمصروفات عند تكبدها (ما لم يتم تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الأخرى الخاصة بالصناعة، مثل: ASC 946 أو ASC 940، وفي هذه الحالة ستستمر المنشآت في إتباع هذا التوجيه).

• يجب ألا تختلف قرارات القياس التي تم ذكرها من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بين المنشآت العامة والخاصة.

وباختصار، مع استمرار مجلس معايير المحاسبة المالية في التداول بشأن المعالجة المحاسبية المناسبة للأصول الرقمية، يتعين على المجلس أولاً أن يحدد بوضوح الأصل الرقمي، متبوعاً بدراسة متأنية لجميع بدائل المعالجة المحاسبية وعواقبها، ومن خلال القيام بذلك، من المؤكد أن يجد المجلس أن نموذج إعادة التقييم هو الاختيار الأفضل.

### المحور الثالث: أثر التطوير المقترح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية:

ترتب على عملية القياس المحاسبي للأصول الرقمية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في الشركات الاستثمارية الكبرى والناشئة العاملة بالأصول الرقمية، مما أثر ذلك على عرض المعلومات المالية في القوائم المالية وقرارات المستفيدين من هذه المعلومات، فضلاً عن معرفة المنشأة موقفها المالي المستقبلي. ويعتبر قياس الأصول الرقمية في الأسواق الرقمية مؤشراً أساسياً هاماً للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة على حد سواء، حيث يمكن من خلالها تحقيق الآتي:

1. تقييم معنويات المستثمرين: حيث تشير التدفقات النقدية الداخلة ذات العائد المرتفع إلى زيادة الاهتمام بعملات رقمية معينة أو نشاط تداول رقمي مرتفع، مما يعكس ذلك التوقعات المستقبلية للمستثمرين بشأن تقلبات الأسعار المحتملة.

2. نسبة السيولة: حيث تساعد الأصول الرقمية المستثمرين على فهم مستوى السيولة المتاحة في الأسواق الرقمية من خلال تداول التدفقات النقدية الداخلة، ولذلك تعتبر عنصر أساسياً لتمكين العمليات التجارية بسهولة وسرعة.

3. تحليل اتجاهات السوق: حيث تساهم الأصول الرقمية في قدرة المحللين الماليين على دراسة التدفقات النقدية الداخلة لتحديد الاتجاهات المستقبلية في أسواق التداول الرقمي، واستكشاف الفرص الاستثمارية المحتملة، وذات الربحية المستقبلية العالية.



4. نشاط التداول الرقمي: ينبثق نشاط التداول الرقمي عندما يقوم المستثمرون بإيداع الأموال في حساباتهم على منصات تداول الأصول الرقمية، ويعتبر هذا النشاط مؤشراً جيداً على رغبة المستثمرين في شراء أو بيع الأصول الرقمية استجابة للتحويلات في الأسواق الرقمية أو لاتخاذ مراكز جديدة أو لتحقيق ربح مرتفع، مما يعكس هذا النشاط مستوى الثقة في السوق أو الاستعداد للتداول في أصول رقمية معينة مستقبلاً.
5. التحويلات من المحافظ الإلكترونية الخارجية: تشير التحويلات من المحافظ الإلكترونية الخارجية إلى تحويل الأصول الرقمية من محافظ خاصة أو تلك التابعة لجهات خارجية إلى منصات التداول الرقمي، وتستخدم هذه التحويلات غالباً لأغراض التداول أو لتخزين الأصول الرقمية بشكل مؤقت للاستثمار المستقبلي. ويعتبر هذا النوع من التدفقات إشارة إلى تغيرات مستقبلية في استراتيجيات الاستثمار أو تعديل تخصيصات المحفظة، وفي بعض الأحيان، قد يفضل المستثمرون الذين يتجنبون المخاطر العالية خيارات تخزين أكثر أمان، مثل: المحافظ الباردة أو محافظ الأجهزة بدلاً من إبقاء أصولهم على منصات التداول الرقمي، وذلك خوفاً من المخاطر الأمنية المرتبطة بالاحتفاظ بالأصول الرقمية على منصات التداول، مما يؤثر ذلك على قراراتهم الاستثمارية المستقبلية.
6. الودائع: تحدث الودائع عندما يتم تحويل الأموال إلى حسابات التداول الرقمي من مصادر خارجية، مثل: المؤسسات المالية التقليدية أو من خلال التحويلات بالعملة الورقية، وتعكس هذه الودائع تدفقات رأس المال إلى سوق العملات الرقمية، وقد يكون ذلك مؤشراً جيداً على ثقة السوق أو دخول رأس مال جديد أو تدفق نقدي مستقبلي.
7. التأثير على العرض والطلب: عندما يقوم عدد كبير من المستثمرين بسحب أصولهم الرقمية من منصات التداول الرقمي، فإن ذلك يؤدي إلى تقليل فرص العرض المتاحة على المنصات الرقمية في ظل زيادة الطلب أو ثباته، مما يتسبب هذا في ارتفاع أسعار الأصول الرقمية نتيجة لنقص الأصول المتاحة للتداول الرقمي في الأسواق، وبالتالي ترتفع التدفقات النقدية المستقبلية من هذه الأصول.
8. معنويات الأسواق الرقمية: تشير الزيادات المفاجئة في عمليات سحب الأصول الرقمية من منصات التداول الرقمي إلى احتمالية وجود مخاوف لدى المستثمرين أو نوايا بيع الأصول الرقمية، حيث قد تكون هذه التحركات دلالة واضحة على عدم التأكد بشأن التدفق النقدي المستقبلي لهذه الأصول.

أو قلق بشأن استقرار السوق، مما يؤثر ذلك على تطلعات المستثمرين بشأن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

وتعقياً على ذلك، يرى الباحث أن لتحليل السوق بشكل فعال وفهم ديناميكياته وتحركاته، فإنه يجب على المتداولين والمستثمرين والمحليلين مراقبة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للأصول الرقمية بعناية فائقة، مما يتيح لهم ذلك توقع تحركات الأسعار المحتملة، وتقييم الوضع العام للنظام البيئي للأصول الرقمية، بالإضافة إلى، المساهمة في اكتشاف المؤشرات المبكرة للتغيرات في معنويات الأسواق الرقمية أو تحديد الاتجاهات السائدة.

وباختصار، تعتبر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة جزءاً أساسياً من تحليل الأسواق الرقمية، حيث توفر رؤى مستقبلية حول تفضيلات المستثمرين واستراتيجياتهم وتطلعاتهم المستقبلية، وتساعد أيضاً على التنبؤ بالتغيرات المحتملة في أسعار الأصول الرقمية، مما يساعد الفهم العميق لهذه التدفقات النقدية على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة والتحكم بفعالية في المخاطر ضمن بيئة تداول الأصول الرقمية المتقلبة.

وبالإضافة إلى ذلك، يوجد بعض المؤشرات والنسب والأرقام المالية المتداولة عبر المواقع والمنصات الرقمية، توضح أثر القياس المحاسبي للأصول الرقمية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، يمكن عرضها كآتي:

1. حجم الاستثمارات في الأصول الرقمية: أظهرت البيانات الصادرة عن شركة "كوين شيرز إنترناشونال (CoinShares International)" أن إجمالي الاستثمارات التي تدفقت على منتجات الاستثمار في الأصول الرقمية المشفرة بلغ 441 مليون دولار خلال الأسبوع المنتهي في 5 يوليو 2024، وهي طفرة هائلة مقارنة مع الأسبوع السابق الذي شهد خروجاً للأموال من تلك الصناديق بقيمة 39 مليون دولار.

2. تحليل سوق إدارة الأصول الرقمية: حيث بلغت قيمة سوق إدارة الأصول الرقمية 3.32 مليار دولار أمريكي في عام 2023، ومن المتوقع أن تنمو بمعدل نمو سنوي مركب قدره 19.96%، لتصل إلى 10.11 مليار دولار أمريكي بحلول السنوات الخمس المقبلة، حيث ازداد الدفع المتزايد للمشاركة الرقمية بشكل كبير بسبب إنشاء ونشر المحتوى الرقمي، ووفقاً لدراسة أجريت على 1,600 من المتخصصين في التسويق والمبدعين من قبل Bynder في عام 2021، اكتسبت



مبادرات التحول الرقمي زخماً خلال وباء كورونا، ونتيجة لذلك فإن توليد المزيد من المحتوى الرقمي والإنتاج الإبداعي، وتنفيذ تقنيات التجربة الرقمية الجديدة، والاستثمار في بيانات العملاء والتحليلات هي النقاط المحورية لأقسام التسويق، ومن المتوقع أن يكون لذلك تأثير إيجابي على السوق.

3. استثمارات في منتجات الأصول الرقمية: حيث سجلت صناديق الكريبتو الاستثمارية استثمارات بملايين الدولارات مع استمرار الاستثمار المؤسساتي بالدخول إلى سوق الكريبتو بفضل التوقعات بالموافقة على إنشاء صندوق متداول في البورصة للتداول الفوري لبيتكوين (spot Bitcoin ETF) من قبل هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC)، حيث أشارت أحدث البيانات الصادرة عن شركة CoinShares إلى وجود تدفقات مهولة واردة إلى المنتجات الاستثمارية للأصول الرقمية مع استمرار الأداء الجيد لعملة بيتكوين (Bitcoin-BTC) والعملات البديلة الأخرى، وقد بلغ إجمالي التدفقات النقدية الواردة إلى منتجات الأصول الرقمية حوالي 103 مليون دولار سنوياً، في حين تجاوزت قيمة الأصول المُدارة حاجز 52 مليار دولار تزامناً مع ازدياد النشاطات على البلوكتشين ونظم التمويل اللامركزي.

4. زيادة حجم التعاملات في الأصول الرقمية: حيث اتجهت معظم دول العالم النامي والمتقدم إلى تطبيق استراتيجيتها نحو تطبيق التحول الرقمي، وعلى الصعيد العالمي تشير أحد التقارير الصادرة عن مؤسسة Research and Market بأن حجم سوق التحول الرقمي العالمي عام 2020 بلغ 336.14 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يصل حجم سوق التحول الرقمي العالمي إلى 1759.4 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2028، مسجلاً معدل نمو سنوي مركب بنسبة 23.6% خلال فترة التوقعات.

5. تحقيق استمرارية المنشآت على المدى البعيد: إذ لم يتوفر القدر الكافي من الأمان للشركات الكبرى والناشئة المستثمره في الأصول الرقمية، فإن ذلك قد يهدد امكانية هذه الشركات على الاستمرارية على المدى البعيد، حيث أن وجود بيئة مربية تكثر بها المخاوف والاضطرابات في الأسواق والاسعار حول الأصول الرقمية لهذه الشركات، قد يترتب على ذلك عدم استمرارية الشركات، إلا إذ استطاعت هذه الشركات أن تقدم دلائل وقرائن وإثباتات على تأمين البيئة الرقمية التي يتم فيها تداول هذه الأصول.

6. توقعات حجم وحصة سوق إدارة الأصول الرقمية بحلول عام 2030: حيث تم تقييم حجم سوق إدارة الأصول الرقمية العالمية بنحو 4.22 مليار دولار أمريكي في عام 2023 ،

ومن المتوقع أن ينمو بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 16.2% من عام 2024 إلى عام 2030، ولذلك أدى انتشار العمل عن بعد والفرق الموزعة إلى تسريع اعتماد أنظمة إدارة الأصول الرقمية مع عمل الموظفين من مواقع مختلفة، وتوفر حلول إدارة الأصول الرقمية المستندة إلى السحابة وصولاً آمناً إلى الأصول الرقمية من أي مكان، مما يسهل التعاون السلس وعمليات اتخاذ القرار بشكل أسرع، وهذه القدرة مهمة بشكل خاص في الصناعات، مثل: التسويق والإعلام والتجارة الإلكترونية، حيث يمكن أن يؤثر الوصول في الوقت المناسب إلى الأصول الرقمية المحدثة على فعالية الحملة وإشراك العملاء

### سابعاً: النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية:

#### 1. النتائج: تتمثل نتائج البحث في النقاط الآتية:

- الأصول الرقمية هي مجموعة من البرامج والتقنيات المبرمجة من قبل الشركات أو المؤسسات أو الأفراد، وتحتوي على بيانات وصفية وقانونية، ويتوقع منها فائدة إقتصادية مستقبلية ذات قيمة مالية أو تسويقية أو استثمارية.
- عند التعامل مع الأصول الرقمية كمخزون في حالة استخدامه ضمن النشاط العادي للمنشأة، فإنه يتم قياس الأصول الرقمية في هذه الحالة من خلال القياس الأولي للأصول الرقمية المعترف بها كأصول مبدئياً بالتكلفة التاريخية، وتكلفة الأصول الرقمية التي تم الحصول عليها هو سعر الشراء، وأما القياس اللاحق للأصول الرقمية في هذه الحالة تتم من خلال استخدام القيمة العادلة للأصول الرقمية. حيث تكون القيمة العادلة هي القيمة السوقية أو صافي التدفق النقدي المتوقع من استخدام الأصول الرقمية، ومع ذلك، فإن صافي التدفق النقدي هو مقياس شخصي، ولذلك يفضل استخدام القيمة العادلة للتقييم اللاحق للأصول الرقمية.
- أما عند التعامل مع الأصول الرقمية كأصول غير ملموسة، فإنه يجب استخدام نموذج إعادة التقييم كقياس لاحق للأصول الرقمية، حيث يتم القياس المحاسبي اللاحق للأصول الرقمية وفقاً لذلك النموذج من خلال: القيمة العادلة للأصول الرقمية في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منه أي إطفاء أو إضمحلال متراكم في قيمة الأصول الرقمية. ولذلك، عند إعادة تقييم الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي للأصول غير الملموسة IAS 38، فإن القيمة العادلة تقاس بالرجوع إلى وجود سوق نشط، أي تتم عملية قياس الأصول الرقمية عندما يتوافر سوق نشط للتداول.



- تعتبر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة جزء أساسي من تحليل الأسواق الرقمية، حيث توفر رؤى مستقبلية حول تفضيلات المستثمرين واستراتيجياتهم وتطلعاتهم المستقبلية، وتساعد أيضاً على التنبؤ بالتغيرات المحتملة في أسعار الأصول الرقمية، مما يساعد الفهم العميق لهذه التدفقات النقدية على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة والتحكم بفعالية في المخاطر ضمن بيئة تداول الأصول الرقمية المتقلبة.

2. التوصيات: تتمثل توصيات البحث في التوصيات الآتية:

- تطبيق نموذج القيمة العادلة لقياس الأصول الرقمية، وذلك لتوفير معلومات مالية أكثر دقة تعكس القيم الحقيقية للأصول الرقمية، مما يساهم في تعظيم قيمة المنشأة وتحقيق الشفافية المالية.
- توضيح دور الأصول الرقمية كمخزون من خلال تعزيز السياسات المحاسبية المتعلقة بالأصول الرقمية المخزنة لتحسين جودة التكاليف في المنشآت الصناعية.
- إعداد أدلة عملية لتطبيق هذا النموذج المقترح في الصناعات التي تستخدم الأصول الرقمية.
- تعزيز الإفصاح المحاسبي للأصول الرقمية، من خلال:

- ✓ تطوير معايير الإفصاح المحاسبي لتلبية احتياجات المستثمرين في بيئة الأعمال الرقمية.
- ✓ تفعيل الإفصاح المحاسبي للأصول الرقمية كأداة لتحسين شفافية الأسواق المالية وتنشيط الأسواق الرقمية.

- تطوير نظم القياس المحاسبي للأصول الرقمية، من خلال إدخال منهجيات قياس لاحقة تساعد على تحسين جودة مخرجات النظام المحاسبي. تطبيق أنظمة متكاملة تجمع بين القياس المحاسبي الدقيق وإدارة المخاطر المرتبطة بالأصول الرقمية.
- التنسيق مع الهيئات الرقابية، من خلال العمل على إعداد سياسات محاسبية تدعم تقليل مخاطر الضرائب الرقمية وتعزيز التزام المنشآت باللوائح الضريبية الحديثة.
- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للمحاسبين لتعريفهم بأحدث الأساليب والمعايير في قياس وإفصاح الأصول الرقمية.

### 3. المقترحات لأبحاث مستقبلية: تتمثل في الآتي:

- دراسة أثر نموذج القيمة العادلة لقياس الأصول الرقمية على تعظيم قيمة المنشأة في قطاعات محددة.
- تحليل دور القياس والإفصاح المحاسبي للأصول الرقمية في ترشيد قرارات المستثمرين.
- إجراء دراسات تطبيقية حول تأثير الإفصاح المحاسبي للأصول الرقمية على تنشيط الأسواق الرقمية.
- دراسة أهمية القياس اللاحق للأصول الرقمية على تحسين جودة مخرجات النظام المحاسبي.



المراجع العلمية:

أولاً: المراجع العربية:

الجيلالي، بن عوالي وبلمشري، بشرى. (2020). المحاسبة عن العملات الافتراضية: نماذج مقترحة. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المحرر، المجلد 5، العدد 1، ص: 174: 175.

الحيالي، وليد والجعبري، مجدي. (2024، يناير). القياس والاعتراف المحاسبي للعملات الرقمية المشفرة في ضوء متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS – نماذج مقترحة. المجلة العلمية للأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 32، ص: 17.

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2022). مدخل إلى الرموز غير القابلة للاستبدال من منظور تنظيمي ومالي. صندوق النقد العربي، مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، رقم 186، ص: 7.

إيمان، نورة. (2023). إشكالية المحاسبة عن الأصول الرقمية في ظل الاقتصاد الرقمي- التحديات والحلول. مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة البلدية 2 على لونيبي، الجزائر، المجلد 17، العدد 3، ص 269.

حجازي، منى سلامة سليمان. (2023، ديسمبر). أثر الإفصاح عن الأصول الرقمية بالقوائم المالية على اجراءات أدلة المراجعة (دراسة تجريبية)، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، ص: 569-570.

شحاته، محمد موسى على. (2023، يوليو). أثر محددات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الرقمية على تفعيل العلاقة بين عوائد وسيولة الأسهم: نموذج مقترح وأدلة تطبيقية بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد 5، العدد 3، ص: 406-407.

شطوري، محمد راغب. (2020). مدخل محاسبي مقترح لتطوير القياس والإفصاح بهدف مكافحة التهرب الضريبي في إطار معايير المحاسبة. رسالة دكتوراه، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة بنها، ص: 42.

عبد، أحمد عبد الله خليل. (2022، يوليو). المحاسبة عن الأصول الرقمية كأحد المفاهيم الحديثة للتحويل الرقمي دليل تطبيقي وميداني من بيئة الأعمال المعاصرة. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص: 448-510.

قنطجى، سامر مظهر. (2018). الأصول الرقمية وتحديات المحاسبة. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد 69، ص: 13.

محمد، سحر سعيد حامد. (2023، يونيو). أثر الاعتراف بالأصول الرقمية كأصل غير ملموس على جودة حكم مراقب الحسابات بشأن قبول التكاليف (دراسة تجريبية). مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص: 624.



ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abdul- Azeez, M. A. M. (2022, 30 Aug). Considerations of accounting standards that can be used to disclose Cryptographic assets in financial reports. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, Volume(6), Issue(20), P: 143 – 151.
- Adobe Experience Cloud Team. (2023). Digital Assets Management (DAM) - what it is, how it work, and best solutions. *Adobe Experience*.
- Alqahtani, N. H., & Alqahtani, T. H. (2022). Critical Assessment of Issues and Benefits of Digital Asset Management. *Journal of Management and Strategy*, Vol. 13, No. 1, p: 15.
- International Accounting Standards Board (IASB). *IAS No. 7: Statement of Cash Flows*.
- International Accounting Standards Board (IASB). (2009, July). *IAS No. 9, Financial instruments*.
- International Accounting Standards Board (IASB). (n.d) . *IAS. 32: Financial Instruments: Presentation*. <https://www.ifrs.org>.
- International Accounting Standards Board (IASB). (n.d). *IAS 2: Inventories*. <https://www.ifrs.org>.
- Kartika, D. N., & Reza, A. N. (2023, 27 February). An Exploratory Study of Digital Assets to Stimulate Consumer Experience through Consumer Journey on Pre-Visit and Post-Visit at Tourism Sector. *International Journal of Current Science Research and Review*, Volume 06, Issue 02, p:1780.
- Lutkevich, B. & Gourlay, J. (2023, February). Definition Digital Asset Management (DAM), Tech Target.
- Leppänen, S. (2017, February). Leveraging Digital Asset Management (DAM) in a Finnish retail corporation A case study on the current state and future vision of Kesko Corporations' marketing and content production. *Journal of Digital Asset Management* , p: 14.

- McGovern, M. (2013). Digital Asset Management: Where to Start. *Wiley Online Library, The Museum Journal*, Volume 56, Issue 2, P:163-293.**
- Michael, A. (2021, August 14). Digital Assets Management Systems in Museums. *Jscholarship Library*, p: 5-23. <https://jscholarship.library.jhu.edu/bitstreams/9193efe7-80a3-471d-a58a-609215762eef/download>.**
- Price Waterhouse Coopers (PWC). (2017, November 28). Accounting for Cryptocurrency. *International Financial Reporting Standards Blog*.**
- Statutory Board Financial SB-FRS 25 Reporting Standard. Accounting for Investments. <https://sso.agc.gov.sg>.**
- Tripathi, R., Singh, R. B., Srivastava, S., Sonkar, D., & Srivastava, A. (2021, June). Digital Asset Management. *International Journal of Innovative Research in Technology*, Volume 8 Issue 1, ISSN: 2349-6002, p: 848 -849.**
- Xing, M. (2021, October). What Are the Core Elements Necessary for Effective Digital Asset and Media Management Practice?. *Open Journal of Social Sciences*, Vol.9 No.10 , p: 339-35.**